

الاقتصاد

سجل الاقتصاد العُماني نمواً ثابتاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال النصف الأول من عام 2025، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 2.27٪ على أساس سنوي. وعلى الرغم من هذا النمو، فقد سجل الأداء المالي حتى أغسطس 2025 عجزاً قدره 384 مليون ريال عماني. وفي خطوة تعكس الثقة في جهود السلطنة المالية والإصلاحات الهيكلية، قامت وكالة "موديز" برفع التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان من Ba1 إلى Baa3، لتُعاد تصنيفها ضمن فئة الاستثمار الآمن. كما أكدت وكالة ستاندرد آند بورز (S&P) تصنيف السلطنة عند درجة BBB- مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتوقعت أن تستمر وتيرة الإصلاحات المالية والاقتصادية الحكومية خلال الفترة من 2025م إلى 2028م، مع متوسط نمو سنوي متوقع يبلغ 2٪ مدعوماً بالتوسع في كل من القطاعات غير النفطية وقطاعات الطاقة.

وتواصل رؤية عُمان 2040 أداء دورها كخارطة طريق شاملة نحو تنويع الاقتصاد، والاستدامة المالية العامة، وتحسين البيئة التنظيمية، وإصلاح سوق العمل، وتعزيز التنافسية. ومن شأن التنفيذ الفعّال وفي الوقت المناسب لهذه الأولويات الاستراتيجية أن يوجه رسالة قوية للمستثمرين ويدعم التنمية المستدامة طويلة الأجل. ووفقاً للبنك المركزي العُماني، فإن الآفاق الاقتصادية الكلية تظل مستقرة ومرنة، مدعومة باحتياطيات رأسمالية قوية ومستويات سيولة صحية في النظام المالي.

النتائج المالية:

للفترة المنتهية من الربع الثالث في 30 سبتمبر 2025م حققت الشركة إيرادات إجمالية بلغت 11.853 مليون ريال بالمقارنة مع 12.507 مليون ريال لنفس الفترة من العام الماضي. بلغ صافي الأرباح بعد الضرائب ومخصص خسائر الائتمان 2.571 مليون ريال عماني مقابل 2.509 مليون ريال عماني في العام الماضي. بنسبة زيادة بلغت 2.5%. بلغت محفظة مدينوا الاقساط في 30 سبتمبر 2025 مبلغ 138 مليون ريال. ويبلغ إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفائدة الاحتياطية على ذمم التمويل 15.638 مليون ريال عماني في 30 سبتمبر 2025م.

التحديات

يواصل الاقتصاد العالمي مواجهة تهديدات مستمرة تتمثل في أسعار النفط، واضطرابات سلاسل التوريد بسبب التوترات الجيوسياسية، والاضطرابات في التجارة العالمية، وارتفاع أسعار الفائدة، والأحداث المناخية القاسية. والجهود المحلية لتنويع مصادر الدخل مستمرة وستتطلب المزيد من الوقت للتحويل من الاعتماد العالي على العوائد النفطية.

التوقعات

نتوقع ان تكون الفترة القادمة مليئةً بالتحديات، ولكن يرافقها قدر من التفاؤل. تتمتع الشركة برأس مال قوي ونسبة كفاية رأسمالية صحية تبلغ 32.76% (بما في ذلك السندات القابلة للتحويل إلى أسهم) كما تمتلك احتياطي سيولة قوي على شكل ودائع لدى البنوك التجارية، ويفضل هيكل رأس المال الصحي، والقيمة الصافية القوية، ومحفظة القروض المتعثرة، ونسبة تغطية عالية للقروض غير العاملة، فإن الشركة واثقة من تحقيق نتائج مرضية.

شكر وعرفان:

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة وإدارة الشركة، انتشرف بتقديم أسمى آيات الشكر والعرفان للمقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- على توجيهاته السديدة ورؤيته الثاقبة نحو التنمية والازدهار.

كما أوجه الشكر إلى كل الجهات الرقابية، البنك المركزي العماني، هيئة الخدمات المالية وإلى البنوك التجارية والمؤسسات المتعاملة معنا وعملاء الشركة على دعمهم وتعاونهم المستمر.

وأخيراً اوجه شكري الجزيل إلى إدارة الشركة وموظفيها على ولائهم وتفانيهم في عملهم.

خالد بن سعيـد بن سالم الوهيبي

رئيس مجلس الإدارة